الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الاثنين، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

تنظيم الأعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أريد الاعتذار عن التأخير. وأود أن أزود الجميع ببعض المعلومات. في يوم الجمعة، انتهت اللجنة الأولى من مناقشتها العامة. وقد شارك ما مجموعه ١٣٥ وفدا في المناقشة، وهو بالضبط نفس عدد الوفود المشاركة في العام الماضي.

تستأنف اللجنة الآن نظرها في مسائلها التنظيمية.

وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): آخذ الكلمة للعودة مرة أخرى إلى المسألة التي أثارها وفد بلدنا خلال الجلسة التنظيمية المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.1). ومر على ذلك أسبوعان ونصف. ومن حقنا أن نتوقع أن تكون حدثت خلال تلك الفترة تغييرات جوهرية في الحالة التي تتحمل سلطات الولايات المتحدة المسؤولية عنها، وأعني بذلك إزالة العقبات التي تحول دون حرية وصول ممثلي الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة كي يتمكنوا من المشاركة في أعمال هيئاتها. ولكن لم يُحرز أي تقدم في تحسين الحالة أو حلها منذ ذلك الحين. ولذلك، فإنني أشعر بأنني مضطر إلى تقديم لمحة عامة جديدة عن الحالة فيما يتعلق بوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق المقر لعام ١٩٤٧ والعواقب السلبية التي يمكن أن تنجم عن استمرار سياسة الولايات المتحدة التمييزية تجاه عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسأتناول هذه المسألة نقطة تلو الأخرى.

أولا، يستند عمل الأمم المتحدة وهيئاتها إلى المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يحق لأي دولة انتهاكها أو تفسيرها حسب تقديرها الخاص. ويتمثل أحد هذه المبادئ في ضرورة تنفيذ جميع الاتفاقات والمعاهدات من دون قيد أو شرط. ونرى انتهاكا جسيما لذلك المبدأ في النُهج التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء الاتفاق التأسيسي بين الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المتحدة والبلد المضيف. ولا يكاد يمكننا أن نتكلم عن أي نوع من الثقة في التفاعلات مع الولايات المتحدة، مع دوس السلطات الأمريكية على مدى الثلاثين عاما الماضية على حق الدول الأعضاء في المشاركة الكاملة في أنشطة أجهزة الأمم المتحدة رغم النصوص الواضحة الواردة في أحكام اتفاق المقر لعام ١٩٤٧.

وثمة مبدأ هام آخر هو المساواة بين جميع الدول الأعضاء. وتقوض الولايات المتحدة، بإخلالها بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧، هذا المبدأ بلا خجل. وتضع سياسة التأشيرات التعسفية التي تنتهجها سلطات الولايات المتحدة البلدان الأخرى في مركز أضعف بالمقارنة بالولايات المتحدة عندما تمنعها من إرسال خبرائها إلى اجتماعات الأمم المتحدة. والنتيجة هي أن واشنطن يمكن أن تُجمع بسهولة فريقاً قوياً من الخبراء لمعالجة أي مسألة مطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى، بينما تُحرم بلدان أخرى من تلك الفرصة في أي وقت. ويزيد ذلك من تفاقم وضعها غير المتكافئ مقارنة بالولايات المتحدة، والذي كثيرا ما يكون أسوأ منها بكثير بالفعل جراء المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية المحلية. ونعتقد أن الحالة المتمثلة في إخلال الولايات المتحدة باستمرار بالتزاماتها بوصفها بلدا مضيفا للأمم المتحدة غير مقبولة على الإطلاق.

وأؤكد أن الأمر يتعلق بالالتزامات، وهي التزامات تتعامل معها واشنطن وفق نزواتها منذ فترة ولأسباب غير واضحة. وأُذكر بأن تلك الالتزامات ترتبط بالامتياز الممنوح للولايات المتحدة باستضافة الأمم المتحدة، بيتنا المشترك، على أراضيها. وهذا الامتياز يُحمل البلد المضيف مسؤولية خاصة عن كفالة أداء المنظمة لوظائفها بصورة طبيعية، مما يعني تمكين جميع الدول الأعضاء دون استثناء من المشاركة الكاملة في أعمال جميع أجهزتها وهيئاتها. ومن ثم، يجب على البلد المضيف أن يكفل إتاحة هذه الفرصة دون قيد أو شرط، سواء أراد ذلك أم لا وسواء رغب في ذلك أم لا.

ونرى أن ما يسمى بمشكلة التأشيرات تشكل ازدراء تاما من جانب واشنطن لتلك المسؤولية. وفي هذه الحالة بالذات، فإننا نتكلم عن عضو دائم في مجلس الأمن ودولة نووية تقع على عاتقها، في جملة أمور أخرى، مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتجلى السؤال المشروع الذي يطرح نفسه في ما إذا كانت الولايات المتحدة تحتقر بشدة مركزها كبلد مضيف، ألن تفتقر إلى المسؤولية بنفس القدر في نهجها إزاء قضيتي السلام والأمن؟ ولكن ربما كان ذلك سؤالا جدليا بالنظر إلى التجربة التي شهدناها في نهاية القرن العشرين وخلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

ثانيا، سأنتقل الآن من العام إلى الخاص. فعلى مدى الأسبوعين ونصف الأسبوع الماضيين، لم نشهد اتخاذ أي خطوات عملية من أي نوع من جانب الولايات المتحدة لتحسين الحالة فيما يتعلق بإصدار تأشيرات لأعضاء الوفود الأجنبية، بما في ذلك وفد روسيا، والذين كان من المفترض أن يشاركوا في أعمال اللجنة الأولى. وعلاوة على ذلك، أظهر الاجتماع الأخير للجنة العلاقات مع البلد المضيف أن سلطات الولايات المتحدة لن تغير موقفها أو تنقح سياستها التمييزية المتعلقة بالتأشيرات، على الرغم من أن المسألة محددة وعاجلة وتستند إلى أساس قانوني متين.

وخلال اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف، أوضح ممثل الولايات المتحدة بجلاء أن التأشيرات لن تصدر لأسباب تتعلق بالأمن القومي، مما يمنع بشكل أساسي الوفد الروسي وعددا من الوفود الأخرى من المشاركة بشكل كامل. ونحن لا نرى مبررا على الإطلاق للتصريحات التي مفادها أن إصدار تأشيرات دخول لممثلين أجانب يزورون البلد للمشاركة في اجتماعات تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة يتوقف على شواغل الأمن القومي، بل إنها تصريحات غريبة. وإذا كانت الولايات المتحدة تنظر إلى عمل الأمم المتحدة ومشاركة الممثلين الأجانب

فيه على أنه تهديد لأمنها القومي، فقد حان الوقت لإثارة مسألة نقل مقر المنظمة من نيويورك إلى مدينة أخرى. وتعتبر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى الآن المنظمة إحدى أهم الآليات المتعددة الأطراف لصياغة تدابير لصون السلم الدولي وضمان الأمن العالمي. ولأسباب غير مفهومة، فإن الولايات المتحدة وحدها هي التي تدعي أن المنظمة تمثل خطرا بالنسبة لها.

ثالثا، على مدى الأسبوعين ونصف الأسبوع الماضيين، حظينا بدعم نشط من الدول التي كان ممثلوها أيضا ضحايا لسياسة التأشيرات التمييزية التي تنتهجها الولايات المتحدة، وأعربت وفود عديدة عن تعاطفها وتفهمها لموقفنا. وأود أيضا أن أشكر أولئك الذين أيدوا موقف الاتحاد الروسي بكل الطرق وأولئك الذين تعاطفوا حقا معه. غير أننا أثرنا مسألة امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧ لا سعيا إلى الحصول على التفهم أو التعاطف، بل لنتمكن، إلى جانب زملائنا في هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة الأكثر حجية من إعلان عدم اتفاقنا القاطع مع السياسة التمييزية التي تنتهجها الولايات المتحدة.

لقد دعونا، ولا نزال ندعو، جميع زملائنا في اللجنة إلى توجيه رسالة لا لبس فيها إلى الولايات المتحدة بشأن عدم مقبولية سياستها وعدم رغبتنا في التسامح مع تصميم واشنطن على تجاهل التزاماتها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧. وإذا لم تستجب الوفود لندائنا وامتنعت عن الإعراب عن عدم موافقتها على سياسة الولايات المتحدة المدمرة والتمييزية، فيمكن أن تكون لذلك عواقب مأساوية على آليتنا المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وإذا لم نظهر الحزم والتصميم بشأن هذه المسألة، فإننا سنكون موافقين على فكرة أنه يمكن للولايات المتحدة أن تواصل فرض آرائها بصورة تعسفية وأن تمارس ضغطا غير مسبوق على أي دولة لا تتفق معها. ولا يمكننا أن نسمح بهذا السيناريو.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا اضطررنا إلى اتخاذ خطوة مخاطبة اللجنة الأولى لأن الحالة المتعلقة بإصدار التأشيرات للممثلين الأجانب قد تدهورت مؤخرا تدهورا شديدا. ويمكنني أن أؤكد هذه الحقيقة المحزنة من خلال مثال وفد بلدي. ففي العام الماضي، رفض منح تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لخبير واحد فقط، على الرغم من أنه كان عضوا رئيسيا في الوفد الروسي، وهو كونستانتين فورونتسوف، أحد مستشاري وزارة خارجيتنا معني مباشرة بمسائل نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك اللجنة الأولى. وفي هذا العام، رُفض منح تأشيرات دخول لثمانية أشخاص، أي ما يقرب من نصف أعضاء وفد بلدنا، ولا لموظفي وزارة الخارجية فحسب بل كذلك لممثلين عن وزارة الدفاع وشركة روسكوسموس، الشركة الحكومية للأنشطة الفضائية، الذين كانوا من المفترض أن يشاركوا في المناقشات المواضيعية، وفي أحداث تجري على هامش اللجنة الأولى وفي مشاورات بشأن مشاريع قرارات. وفيما يتعلق بالتمثيل الناقص للوفد الروسي في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين ككل، فقد حرم ١٨ شخصا من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة.

وعلى خلفية هذا الهجوم على الوفد الروسي، فإن مقترحات زملائنا ممثلي الولايات المتحدة بأن نعمل معا على وضع مشاريع قرارات مشتركة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي والأمن السيبراني الدولي تبدو وكأنها سخرية ماكرة. واستعدادهم لإرسال ما يسمى بأفرقة متخصصيهم إلى نيويورك من أجل ذلك الغرض أمر محير جدا. وبعبارة أخرى، فإنهم يجبروننا على لعب لعبة أحادية الجانب تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا ساحقة من الناحية العددية ومن حيث الخبرة على حد سواء. وعلى حد تعبير معلق رياضي روسي شهير، ”يمكننا الاستغناء عن ذلك النوع من الهوكي“.

وبممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الضغط على الدول الأخرى بشأن منح التأشيرات والتأثير بالتالي على موظفيها ووفودها وقدرتها على الدخول في حوار موضوعي بناء ومتعمق بشأن أكثر المسائل إلحاحا في جدول أعمال اللجنة الأولى، فإنها تقوض بشكل مباشر ومقصود عمل هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة. وتعرقل الولايات المتحدة، بتجاهلها نداءاتنا ومطالباتنا بحل الحالة في أقرب وقت ممكن، عمل اللجنة الأولى، وتلك حقيقة لا يمكنها إنكارها، كما تفعل فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧. وقد ناشدنا اللجنة الأولى أن تبعث برسالة قوية إلى السلطات الأمريكية بالنيابة عن الوفود الـ ١٩٣ مفادها أننا نرفض رفضا كليا وقاطعا سياسة الولايات المتحدة إزاء إصدار التأشيرات.

رابعا، أشير وراء الكواليس هنا إلى أن ما يسمى بمسألة التأشيرة مسألة ثنائية بحتة، وهذا رأي لا أساس له من الناحية السياسية والقانونية. فالولايات المتحدة، وليس روسيا، هي البلد المضيف للأمم المتحدة. ولم تكن روسيا هي التي تعهدت طوعا بموجب اتفاق عام ١٩٤٧ باستضافة المقر. ولم يجبرها أحد على القيام بذلك. وليست روسيا بل الولايات المتحدة هي الملزمة بضمان حرية وصول الممثلين الأجانب إلى مقر الأمم المتحدة. ولم يأت الوفد الروسي إلى نيويورك لإجراء لقاءات ثنائية مع الزملاء الأمريكيين، بل للنظر في مسائل عاجلة وحساسة بشأن الأمن الدولي مع الدول الأعضاء الأخرى في صيغة متعددة الأطراف.

وفي هذه الحالة بالذات، يتكلم الاتحاد الروسي باسم، وبدعم من مجموعة كبيرة من الدول التي عانت من التعسف الذي مارسته سلطات الولايات المتحدة. ولن أكرر الأرقام والجداول الزمنية التي أُعلن عنها خلال اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وسأكتفي بالقول إن اللامبالاة التي أبدتها الولايات المتحدة لعدة عقود في الاستجابة للطلبات المشروعة للدول الأعضاء أمر صادم بكل بساطة. وهذه الحالة لا تطاق، ونحن لا نعتزم تحمل ذلك بعد الآن. وسنواصل بذل كل جهد ممكن لضمان أن تغير الولايات المتحدة موقفها إزاء التزاماتها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧، ولهذا السبب نعتمد على الدعم الجماعي من بقية الدول الأعضاء. فالولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع حل مشكلة التأشيرة. ويجب على السلطات الأمريكية أن تفهم تماما جميع عواقب المسار الذي اختارته كسياسة عامة تجاه الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ترى واشنطن أنها غير مرغوب فيها لأي سبب كان.

خامسا، سمعنا من مختلف الأوساط، على مدى الأسبوعين ونصف الماضيين، أن اللجنة الأولى ليست المنبر المناسب لإثارة مشكلة التأشيرة ومناقشتها. وقد أبلغنا بذلك عدد من الأعضاء في الوفود الأخرى وممثلو الأمانة العامة والمجتمع المدني. إنني اتفق مع أن ولاية اللجنة الأولى لا تنص على مناقشة المسائل التي تقع ضمن اختصاص لجنة العلاقات مع البلد المضيف. غير أننا لم نكن نخطط لمناقشة قضايا التأشيرة، ناهيك عن التخطيط أو النية في التعامل مع توضيح علاقاتنا مع أي جهة هنا. وقد أثرنا مسألة الأداء الفعال للجنة الأولى، الذي تعوقه سياسة التأشيرات التمييزية التي تنتهجها الولايات المتحدة، وفي سياق أوسع، الازدراء الذي أبدته سلطات الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب اتفاق عام ١٩٤٧. وتكلمنا عن تطبيع عمل اللجنة الأولى قبل أسبوعين ونتكلم عنه الآن.

وأود أن أذكِّر زملائي بأنه، وفقا للوثيقة A/C.1/74/1، وعلاوة على المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال اللجنة، فإن ولايتها تشمل مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. إن ضمان فعالية عمل اللجنة الأولى وتيسير إجراء مناقشة مستفيضة لجميع المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها يتسقان تماما مع ذلك البند من جدول أعمال الجمعية العامة. ونعتبر ذلك مسألة أساسية تتعلق مباشرة بمستقبل اللجنة الأولى ومستقبل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وسيكون من المستحيل اتخاذ أي قرارات جديرة بالاهتمام إن تقوض عمل إحدى اللجان الرئيسية لمنظمتنا جراء ما تقوم به دولة واحدة باستمرار، وهي دولة منحناها السلطة فيما يتعلق بالأمم المتحدة. وأود أن أشير إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي نرى فيها الولايات المتحدة تحاول زعزعة استقرار عمل أحد العناصر في الآلية الدولية المتعددة الأطراف لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وطوال دورتي مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، خربت الولايات المتحدة عمل ذلك المنتدى خلال رئاستيه السورية والفنزويلية.

سادسا، إن أي محاولة لاتهام روسيا بعرقلة عمل اللجنة الأولى محاولة سخيفة. ونحن، شأننا شأن الأغلبية الساحقة من الوفود، مهتمون اهتماما كبيرا بإجراء مناقشة بناءة ومحايدة وشاملة وموضوعية لجدول أعمال اللجنة. والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن، يدرك تماما مسؤوليته عن التوصل إلى حلول لأكثر المشاكل إلحاحا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، التي ستساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد أكد جدية اهتمامنا بالعمل العادي للجنة الأولى التكوين الأصل لوفد بلدنا، ومن بينهم بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الخارجية، خبراء من وزارات ووكالات روسية أخرى. وقد أعددنا لإجراء حوار موضوعي ومهني مع جميع الوفود الأخرى بدون استثناء بشأن جدول أعمال اللجنة الأولى بأكمله. غير أن سلطات الولايات المتحدة قد قيدت بشدة قدرتنا على المشاركة في هذا الحوار برفضها إصدار تأشيرات دخول لنصف أعضاء وفد بلدنا.

ومع ذلك، فإن الدليل الآخر على رغبتنا في المشاركة النشطة والمثمرة في أعمال اللجنة الأولى هو عرضنا لأربعة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد، فضلا عن استعدادنا لمناقشة مشاريع وثائق مماثلة قدمتها دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، رحبنا بما بذلته الوفود من جهود للتغلب على الصعوبات الإجرائية وبدء المناقشات بشأن جدول الأعمال الموضوعي. واتفقنا على عقد المناقشة العامة حتى تتمكن الدول من ممارسة حقها في التكلم عن المسائل ذات الأولوية لديها والتي ترى ضرورة حلها في أقرب وقت ممكن من أجل صون السلم الدولي والأمن الإقليمي والعالمي. ولم تفرض أي عراقيل على الوفود التي قدمت رسميا مشاريع قراراتها ومقرراتها لكي تنظر فيها اللجنة الأولى. وكل ذلك دليل جدي على التزام روسيا بضمان الأداء الفعال لآلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولذلك لا يوجد سبب لاتهامنا بعرقلة عمل اللجنة الأولى أو تقويضه. ونحن على استعداد لمناقشة هذه المسألة مع الوفود الأخرى وتحديد اتجاهات الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع الاستفادة الكاملة من إمكانات اللجنة الأولى لتحقيق هذا الغرض.

سابعا، لقد ظل مبدأ توافق الآراء على الدوام مفتاح نظر اللجنة الأولى في المسائل التنظيمية والإجرائية. فقد كان أي تصويت في المراحل الأولى من عمل اللجنة يعتبر دوما تصويتا استثنائيا لا يفضي إلى الحفاظ على مناخ موات للمناقشة الموضوعية. ونتفق تماما مع ذلك النهج. وينبغي اعتماد برنامج عمل اللجنة بتوافق الآراء، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا لم تكن هناك أي عوامل، بما في ذلك العوامل الخارجية، تعوق بدء عملها الموضوعي. ولكن حتى في مثل هذه الظروف القصوى، ينبغي أن نسعى إلى التوصل إلى التوافق في الآراء، لأن غيابه سيصبح علامة أخرى على حدوث أزمة عميقة في مجال بالغ الأهمية للأمن الدولي مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

ومنذ سنوات ونحن نشهد علامة أخرى على هذه الأزمة. وأشير هنا إلى الانخفاض السنوي في عدد مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجنة الأولى بتوافق الآراء. ففي العام الماضي، كان هذا العدد أقل من نصف مجموع مشاريع القرارات، وهذا

العام يمكن أن يكون أقل من ذلك. والأشخاص الوحيدون الذين يمكن أن يهتموا بهذا النوع من الأزمات هم من يتخذون خطوات مدمرة لتقويض هيكل الأمن الدولي برمته بأي وسيلة ممكنة. وبغية الحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة، فإن الوفد الروسي على استعداد للعمل عن كثب مع الوفود الأخرى للتوصل إلى حل وسط لمواصلة عملنا الموضوعي المشترك في اللجنة الأولى.

وأود أن أضيف بضع كلمات. إذا لم تغتنم الولايات المتحدة الفرصة التي يمكن أن نتيحها لها، فإن الاتحاد الروسي سيضطر إلى الإصرار بشدة على نقل عمل اللجنة الأولى وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح إلى فيينا أو جنيف. كما أننا لا نعارض النظر في أي أماكن أخرى لهذه المنتديات، ما دامت لديها الهياكل الأساسية اللازمة لعملها. ونرى أن هذا هو الحل الوحيد الممكن لمشكلة إمكانية وصول الممثلين الأجانب إلى مناسبات الأمم المتحدة إذا استمرت الولايات المتحدة في رفض اتخاذ أي تدابير حقيقية لحل مسألة التأشيرة.

وأود أن أسأل أولئك الذين لديهم أي شكوك حول هذه المبادرة إذا كانوا مستعدين لكفالة أن الولايات المتحدة ستنهي سياستها التمييزية في المستقبل القريب جدا وستصدر تأشيرات لجميع أعضاء الوفود التي على وشك الوصول إلى نيويورك للمشاركة في سلسلة من الأحداث الدولية الهامة جدا، ولا سيما المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والدورة المقبلة لهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. هل الأمانة العامة مستعدة لكفالة عدم تكرار الحالة الراهنة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى مقر الأمم المتحدة خلال الدورة المقبلة للجنة الأولى، وتمكين جميع الخبراء الموفدين من عواصم بلداننا من حضور جميع من تلك المناسبات؟

وأود أن أذكر بطلبنا بأن تُقدم إلى اللجنة الأولى معلومات عن الجهود التي بذلتها الأمانة العامة لحل مشكلة التأشيرات، فضلا عن المقترحات الملموسة لمعالجتها. كما طلبنا إلى الأمانة العامة أن تقدم تقييما لا لبس فيه للسياسة التمييزية التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء وفود دول أخرى. وحتى الآن لم نر أي تقرير مع مقترحات ولا أي تقييم. ونأمل أن يتم حل سوء الفهم هذا خلال الاجتماع مع السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. ويصر الوفد الروسي على ذلك، حيث إننا لم نر أي نتائج ملموسة لجهود الأمانة العامة من أجل حلّ مشكلة التأشيرات. وإذا لم تتمكن الممثلة السامية من تبديد شواغلنا، فليخاطب الأمينُ العام نفسه اللجنةَ بشأن جميع هذه المشاكل.

إنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولزملائي، وأود أن أشكر المترجمين الشفويين على عملهم الممتاز والمهني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأوجز في بياني. إن لجنة العلاقات مع البلد المضيف تعالج مسألة التأشيرات بهمة. واسمحوا لي أن أقول ببساطة إن هذه العملية يجب أن تكتمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إننا جميعا نفهم الحالة الراهنة في اللجنة. وقد بذل المكتب جهودا للتواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى وكذلك مع مختلف الوفود من أجل حل المشكلة. وتمكّنا في الأسبوعين الماضيين من إجراء مناقشتنا العامة، ولكنني أرى أنه من الضروري الاستمرار في عملنا في أقرب وقت ممكن. ولدينا اقتراح سأشرحه.

تنظر اللجنة الآن في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.2 قبل البت فيها. وأنوه بأن هذا النص المنقح يوجز تغيير مواعيد

المناقشة العامة والمناقشات المواضيعية وحلقة النقاش المشتركة مع اللجنة الرابعة، فضلا عن إلغاء الجلسات التي حددت أصلا على أنها ستُعقد ”إذا لزم الأمر و/أو توفرت الخدمات“. وفي ضوء مشاوراتنا والبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي للتو، أقترح إرجاء النظر في بندي جدول الأعمال المعنونين ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“ و ”تخطيط البرامج“ حتى ٧ أو ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تكون اللجنة قد أنهت نظرها في جميع المقترحات في إطار جميع بنود جدول الأعمال الأخرى، بما في ذلك بطبيعة الحال البت في مشاريع القرارات والمقررات. هذا هو اقتراحي.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، أن تكرروا الاقتراح الذي تقدمتم به للتو. هل فهمت على نحو سليم أننا نتفق الآن على وثيقة هي نسخة جديدة من برنامج العمل المؤقت، بما في ذلك اعتماد مشاريع القرارات، وبعد ذلك سنقطع أعمالنا الموضوعية ونعود إلى المسائل التنظيمية والإجرائية قبل أن ننظر في البندين ١٩ و ٢٠ من جدول الأعمال في الوثيقة A/C.1/74/1؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): دعوني أوضح الأمر. الاقتراح هو اعتماد برنامج العمل المؤقت بأكمله باستثناء البند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، والبند ١٣٦ المعنون ”تخطيط البرامج“. أي أننا سنعتمد برنامج العمل المؤقت بأكمله باستثناء هذين البندين. وبطبيعة الحال، بمجرد البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات، سنعود إلى المسائل التنظيمية ونناقش اعتماد البندين المتبقيين من جدول الأعمال. هذا هو الاقتراح.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكركم على هذا التوضيح، سيدي الرئيس. وأعتقد أن هذا الاقتراح مقبول لدى الاتحاد الروسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدما وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين الواردين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.2، بصيغته المنقحة شفويا، على أن يكون مفهوما أنه يجوز للجنة تعديل برنامج العمل والجدول الزمني حسب الاقتضاء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشرع الآن في النظر في مشروع الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.2/Rev.2. وتلاحظ الوفود أن الوثيقة قد استكملت لتعكس جدولا زمنيا جديدا لجلسات الجزء المواضيعي من أعمال اللجنة. هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في المضي قدما وفقا لمشروع الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/74/CRP.2/Rev.2 على أساس أنه يجوز للجنة أن تعدل الجدول الزمني حسب الاقتضاء؟

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشرح موقف وفدي فيما يتعلق باعتماد برنامج العمل. وفي الجلسة التنظيمية للجنة الأولى (انظر A/C.1/74/PV.1) وفي عدة مناسبات أخرى، أوضحت أنه بسبب عدم امتثال البلد المضيف لالتزاماته بموجب اتفاق المقر وميثاق الأمم المتحدة، أصبح وفدي ضحية لسلوك الولايات المتحدة غير المسؤول، ليس فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول للممثلين الإيرانيين فحسب، بل وبسبب القيود الشديدة التي فرضت على وفدنا. وبغية معالجة تلك المسائل، شعرنا بأننا

مضطرون إلى إيجاد حل لهذه المشاكل. والحقيقة هي أننا لا نرغب في تعكير صفو الجو السلمي لعمل اللجنة أو اعتراض مضيه قدما. إنما حاولنا أن نسترعي انتباهكم، سيدي الرئيس، وانتباه زملائنا الآخرين، إلى مسألة خطيرة تعرض سيادة القانون للخطر. وبسبب هذا التدخل، لا يستطيع وفدي الاضطلاع بواجباته المتمثلة في تمثيل جمهورية إيران الإسلامية. ما حدث هو أن عملية اعتماد برنامج العمل قد تعطلت، رغم أنه ليس لدينا مشكلة مع البرنامج نفسه.

وبسبب السياسة التمييزية التي تنتهجها الولايات المتحدة، يواجه أعضاء الوفد الإيراني الذين أُرسلوا للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة حظرا وسلوكا غير قانوني وغير دبلوماسي. لقد تعرضوا لعمليات ترهيب شديد وسياسات المضايقة. ولن يتاح للدبلوماسيين الإيرانيين الوصول سوى إلى ثلاثة مبان في مدينة نيويورك – مقر الأمم المتحدة والبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ومقر إقامة الممثل الدائم. ولا يوجد فندق في المنطقة المخصصة للوفد الإيراني، وحتى أماكن إقامة الدبلوماسيين الزائرين تتطلب أن يمنح البلد المضيف استثناء. هذا انتهاك صارخ لاتفاق المقر. وإذا مضت اللجنة قدما في برنامج العمل ودون أخذ الحالة العاجلة والخاصة لوفدي في الاعتبار، فإنها ستكون تتجاهل الميثاق. هذه هي الأمم المتحدة، وليست أمما متحدة لذوي السلطة وأصحاب النفوذ. لقد قامت الأمم المتحدة على أساس المساواة في السيادة بين دولها الأعضاء منذ إنشائها. ولا أريد الدخول في تفاصيل بشأن أي التزامات تحديدا انتهكتها الولايات المتحدة وأين. كل ما أريده هو أن تنظر اللجنة في ديباجة الميثاق، التي تقول؛

”أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

وفي الشهرين الماضيين، أرسل البلد المضيف مذكرتين إلى بعثتنا تفرضان قيودا صادمة لم يسبق لها مثيل على أفراد بعثتنا. وقيد حركة أعضاء بعثتنا الدائمة لتقتصر على منطقة صغيرة في مانهاتن وكوينز، مما قلل المسافة المسموح لهم بالتنقل في حدودها من مسافة الـ ٢٠ إلى ٢٥ ميلا المحددة سابقا إلى أقل من ثلاثة أميال، مما قيد حركة الدبلوماسيين الإيرانيين المعينين حاليا في البعثة في حدود دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال من عناوين سكنهم الحالي خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ شهرا. ونتيجة لذلك، باتت حرية تنقلهم محدودة للغاية، وحُرموا من إمكانية الحصول على المتطلبات الأساسية اللازمة لحياة كريمة وحرموا من العيش حياة طبيعية. قد يبدو الأمر لا يصدق، ولكنه حقيقة. بل إن البلد المضيف رفض كل طلب استثناء تقدمنا به للوصول إلى الجامعات والأطباء والمستشفيات والسجلات الطبية، وعرّض حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بنا للخطر. والإجراء المتبع في طلب الإعفاءات مهين وينتهك بشدة الحق في الخصوصية، مما يشكل انتهاكا لقوانين الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، من غير المناسب أن يتعين على الدبلوماسيين الكشف عن الغرض من زياراتهم للأطباء إلى وزارة خارجية الولايات المتحدة. ومع ذلك، عندما قُدم طلب استثناء، رُفض الطلب.

وتنص المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة على أن قدرة الدول الأعضاء على ممارسة مهامها المتصلة بالأمم المتحدة بصورة مستقلة شرط لا غنى عنه لعمل المنظمة. وتنص على ما يلي:

”وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الأمم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.“

واليوم، انتهك البلد المضيف بشكل خطير التزاماته المختلفة، بما في ذلك بموجب الميثاق، وعرّض للخطر الشديد ممارسة بعثتنا بشكل مستقل لمهامها فيما يتصل بالمنظمة من

خلال محاولاته المنتظمة لإسكات بعثتنا بتقييد حركة زملائنا الذين يأتون إلى نيويورك وفرض قيود معوقة تؤثر على أداء بعثتنا لمهامها بشكل عادي وعلى حياتنا الخاصة. ويدرك الجميع في هذه القاعة تلك القيود الشديدة واللاإنسانية وغير المسبوقة والصادمة والمهينة، التي هي في الواقع ليست قيودا بل مضايقات. إذا كان أحد لم ير قائمة القيود، لدي نسخ متاحة. كيف يمكن للوفد الإيراني أن يؤدي مهامه بشكل مستقل تحت هذا الضغط الشديد؟ ولم يقتصر البلد المضيف على الحرمان من الوصول إلى الجامعات والمستشفيات وأطباء الأسرة، بل إنه يربط أيضا حركة الدبلوماسيين الإيرانيين بالقضايا الثنائية. وتبين جميع هذه التدابير غير القانونية أن المدينة التي تستضيف مقر الأمم المتحدة قد استخدمت كقوة ضغط سياسي ضد بلدي. ووفقا للمادة ٢ من الميثاق،

”تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.“

هل يفي البلد المضيف بالتزاماته تجاه وفدي؟ إنه بانتهاك تلك الالتزامات، حرم وفدي من المزايا المترتبة على صفة العضوية. إننا نطلب إلى الأمين العام إحالة المسألة إلى التحكيم بموجب القسم ٢١ من اتفاق المقر. وقد أرسلنا إليه رسالتين رسميتين في هذا الصدد لا تزالان تنتظران ردا.

لا يسمح مركز البعثات الدائمة باتخاذ تدابير انتقامية من جانب البلد المضيف. وإذ أن هذه البعثات الدائمة هي بعثات لدى الأمم المتحدة وليست لدى البلد المضيف، لا يجوز بالتالي أن تكون موضوع نزاعات ثنائية بين الدول التي ترسل البعثات والبلد المضيف. هذا ما أكدته قرارات الجمعية العامة وهو الموقف الثابت للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه النوعية من القيود. واليوم، على كل دولة عضو التزام أخلاقي بأن تقف في وجه هذه القيود. هذا هو السبيل الوحيد للدفاع عن الأمم المتحدة والحفاظ على سيادة القانون. إن استضافة الأمم المتحدة امتياز كبير تترتب عليه مسؤوليات معينة. ومنح الامتيازات والحصانات الدبلوماسية اللازمة، بما في ذلك الإصدار الفوري للتأشيرات، ليس خدمة من البلد المضيف بل مسؤوليته. ونحن لا نطلب سوى إعمال حقوقنا بموجب الميثاق واتفاق البلد المضيف وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ويناشد وفد بلدي جميع زملائنا أن يبعثوا برسالة قوية إلى البلد المضيف من خلال قرارات تسهم في تعددية الأطراف الحقيقية والكاملة دون انتهاك الحقوق المشروعة والقانونية لأي وفد.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. أود ببساطة أن أوضح موقف بلدي فيما يتعلق باقتراحكم، سيدي الرئيس. لقد وافقنا عليه أولا وقبل كل شيء لأننا، خلافا للولايات المتحدة، نفهم تماما مسؤوليتنا عن السلم والأمن الدوليين بصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية وعضوا في مجلس الأمن. وقد وافقنا على تأييد اقتراحكم اليوم استنادا إلى تلك الاعتبارات حصرا. وأؤكد مرة أخرى أننا سنواصل تركيز الاهتمام المكثف على مسألة امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب اتفاق المقر لعام ١٩٤٧.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع الوفود على صبرها ومرونتها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بداية نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على كافة الجهود التي بذلتموها للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل المعدل شفويا من قبلكم. بسبب السياسة التمييزية للبلد المضيف لمقر الأمم المتحدة، تعطلت أعمال اللجنة الأولى لهذا العام، وهذه هي المرة الأولى التي شهدنا فيها هذا النوع من تعطيل أعمال اللجنة. وللأسف، ينتهك البلد المضيف اتفاق المقر وميثاق الأمم المتحدة بشأن وصول وفود الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة. فالميثاق

واضح: جميع الدول متساوية. إن طرح موضوع سمات الدخول على أنه موضوع ثنائي أمر غير مقبول. فلم توقع الدول الأعضاء على اتفاق المقر ثنائيا مع الولايات المتحدة، بل وقع الأمين العام بالنيابة عن الأمم المتحدة مع البلد المضيف على اتفاق المقر. وينبغي للبلد المضيف لمقر الأمم المتحدة أن يتحمل مسؤولياته بموجب اتفاق المقر لعام ١٩٤٧.

السيدة لانو (نيكاراغوا) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أولا أن نعرب عن تقدير نيكاراغوا لجميع جهودكم، سيدي، لحل هذه الحالة ونتفق مع الطريق الذي نسلكه، كما حددتموه. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أننا نشجب هذه الحالة، نظرا لما نراه من عدم الامتثال لاتفاق مقر الأمم المتحدة من خلال رفض منح تأشيرات الدخول لوفود اللجنة الأولى، ما ينتهك حق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز. وندعو البلد المضيف إلى التفكير في الحالة بغية التوصل إلى حل. ونعرب عن تضامننا مع البلدان المتضررة من هذه التدابير التعسفية. تؤمن نيكاراغوا إيمانا راسخا بمبدأ المساواة في الحقوق والحقوق السيادية المتساوية لجميع الدول الأعضاء.

السيدة سانشيس رودريغيث (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد كوبا أيضا أن يعرب عن تأييده لجميع الجهود التي يبذلها الرئيس للتوصل إلى حل لمسألة اعتماد برنامج العمل والجدول الزمني الإرشادي لعمل اللجنة الأولى. وقد أيدنا بقوة اقتراحكم، سيدي، لأنه لا يضعنا أمام أي صعوبات. ومع ذلك، فإننا نود أيضا أن نكرر موقف وفد بلدنا.

تعرب كوبا عن القلق الشديد من تكرار عدم التزام البلد المضيف باتفاق المقر، لا سيما الأقسام ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٧ منه، فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول والتسهيلات للوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وعدم امتثاله كذلك لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. وقد أعربنا عن قلقنا، بصفتنا عضوا تأثر مرارا في هذا الصدد، إزاء تأخر البلد المضيف في منح تأشيرات الدخول لحضور المحافل ذات الصلة ورفضه منحها، فضلا عن القيود الانفرادية وذات الدوافع السياسية المفروضة على حرية الحركة في مدينة نيويورك، مع عدم وجود حلول حتى الآن تهدف إلى تحسين الوضع أو حله. إن الجهود المتعمدة للتأثير على قدرة الدول الأعضاء على تمثيل نفسها في اجتماعات الأمم المتحدة تشكل إهانة لتعددية الأطراف وللأداء الكامل والفعال للمنظمة ولجانها الرئيسية.

إن الولايات المتحدة مسؤولة عن عرقلة بدء العمل الموضوعي للجنة الأولى. إن تكوين كل دولة لوفدها الرسمي إلى اجتماعات المنظمة قرار سيادي وسلطة حصرية للدولة. ويجب على الولايات المتحدة أن تكف عن التدخل في ذلك وعن إساءة استخدام صلاحياتها. ولا يمكننا أن نقبل أي انتهاك للحق المشروع لأي دولة عضو في المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك اللجنة الأولى وأجهزتها الفرعية. إن رفض منح التأشيرات وتأخيرها ليس مسألة ثنائية. وترفض كوبا التنفيذ الانتقائي والتعسفي من جانب الولايات المتحدة لاتفاق المقر من أجل منع أو تقييد مشاركة بعض وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتأثير على حرية تنقلها في هذه المدينة بطريقة تمييزية ومتعمدة.

وكدليل على التزام كوبا، فهي ستشارك بنشاط وبصورة بناءة في أعمال اللجنة الأولى، ونحث الوفود على أن تحذو نفس الحذو. ويجب على جميع الدول الأعضاء في هذا المقر أن تعارض السياسات الانفرادية للولايات المتحدة وأن تبعث برسالة واضحة مفادها أن هذه السياسات لن تقبل.

السيدة رودريغيث مارتينيث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): تقدر فنزويلا الجهود التي تبذلونها أنتم وبقية أعضاء المكتب، سيدي الرئيس، من أجل النهوض بعمل اللجنة الأولى، على الرغم من التعقيدات الكبيرة التي نتعامل معها. تهدف العديد من تلك الجهود إلى ضمان أن نتمكن من

اختتام المناقشة العامة، وإحراز تقدم بشأن المناقشات المواضيعية والحفاظ على توافق في الآراء بشأن اعتماد برنامج العمل، وهو أمر بالغ الأهمية لوفدنا. يتم كل ذلك باستخدام الحوار لحل الحالة الصعبة التي نواجهها في هذه الدورة بسبب الإجراءات الانفرادية التي يتخذها وفد واحد، يسيء استخدام صلاحياته بموجب اتفاق المقر.

وتأسف فنزويلا أسفا عميقا لعدم ورود رد حتى الآن على طلبات بعض الوفود للمشاركة على قدم المساواة في اللجنة. ونكرر التأكيد على أننا إذا أردنا أن نحافظ على المنظمة، فيجب أن نصحح أي ممارسات خبيثة تقوض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ولهذا السبب ترفض فنزويلا تنامي توجه البلد المضيف لاستخدام سلطاته على الصعيد السياسي لإعاقة إصدار تأشيرات الدخول لأعضاء الوفود القادمين من العواصم للمشاركة في أعمال المنظمة. نؤكد مجددا ونشدد على حق جميع الدول الأعضاء في تشكيل وفودها بطريقة سيادية، ووفقا لاتفاق المقر من واجب البلد المضيف توفير التسهيلات اللازمة التي تمكن من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة، بغض النظر عن العلاقات بين حكومات تلك البلدان وحكومة الولايات المتحدة.

في الأيام القليلة الماضية أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى العديد من الحجج التي تبرر أو تنتقد أعمال البلد المضيف، فضلا عن فشل العديد من البلدان في توجيه اتهامات كبيرة. ولهذا السبب نعتقد أن من المهم أن نفهم أن إصدار التأشيرات، بدلا من أن يكون مسألة إجرائية فحسب، أضحى عنصرا أساسيا يحدد ويقرر مشاركة وفودنا في عمليات التفاوض في هذه اللجنة. كما بُذلت محاولات لإقناع الدول الأعضاء بأن الأمر يتعلق بتدويل مزعوم لمسألة ثنائية. وقبول هذه الحجة يعني أن تنفيذ أحكام اتفاق المقر يتوقف على العلاقات الثنائية بين البلدان الأعضاء والولايات المتحدة، الأمر الذي يتعارض تماما مع ما يمليه ذلك الصك.

في الختام، تشدد فنزويلا على دعم المقرر الذي اتخذ من أجل ضمان استمرار عمل اللجنة، وبالتالي الحفاظ على توافق الآراء، ونشكركم مرة أخرى على جهودكم، إيها السيد الرئيس.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، نؤيد اقتراحكم لمواصلة عمل اللجنة الأولى واعتماد مشروع برنامج لعملنا. وهو قرار حصيف سيمكن اللجنة من مواصلة عملها. ونعتقد أن هذا القرار ينبغي ألا يحذف مسألة تيسير وصول الوفود إلى أعمال اللجنة الأولى من جدول الأعمال، ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود في هذا الصدد. ونعتقد أن عمل اللجنة وكل هيئة أخرى من هيئات الجمعية العامة ينبغي أن يرتكز على امتثال البلد المضيف لالتزاماته على نحو صارم ومباشر. ونأمل أن تُعتمد بتوافق الآراء جميع المسائل الإجرائية الأخرى المتصلة باستمرار عمل اللجنة الأولى، وهكذا ينبغي أن يكون عليه الحال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون ”انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية“، وإلى المادة ٩٩ (أ) من النظام الداخلي، التي تنص على:

> ”أن تنتخب جميع اللجان الرئيسية رؤساء لها، قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل، وأن يُنتخب أعضاء المكتب الآخرون، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٣، بحلول نهاية الأسبوع الأول من الدورة كحد أقصى“.

في ذلك الصدد، وكما ورد في الوثيقة A/C.1/74/INF/4، أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٧٢، المتخذ في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نمطا لتناوب رؤساء اللجان الرئيسية

للدورات العشر المقبلة للجمعية العامة، أي من الدورة الرابعة والسبعين إلى الدورة الثالثة والثمانين. ووفقا لمرفق ذلك القرار، سترشح مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى رئيس اللجنة الأولى للدورة الخامسة والسبعين. وفي ضوء ما نص عليه ذلك القرار، أود أن أقترح أن تنظر اللجنة الأولى في هذا البند في وقت ما من شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠٢٠، أي قبل نحو ثلاثة أشهر من افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبدأ اللجنة الآن المرحلة الثانية من عملها، أي المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وطرح جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة والنظر فيها. وفقا للممارسة المتبعة، فإن مناقشاتنا خلال هذا الجزء من عملنا، ستركز على قضايا محددة تقع في إطار المجموعات السبع التالية المتفق عليها وهي: ”الأسلحة النووية“، ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“، و ”الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بنزع السلاح“، و ”الأسلحة التقليدية“، و ”تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي“، و ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“، و ”آلية نزع السلاح“.

بالنظر إلى الأزمة الزمنية الشديدة التي تعاني منها اللجنة، ولأسباب نلم بها جميعا، ومن أجل الانتهاء من عملها في غضون الفترة الزمنية والخدمات المخصصة لها، وافق المكتب على أنه سيتعين على اللجنة تقليص الوقت المتاح لكل وفد من الوفود بالنسبة للبيانات المتعلقة بالمناقشات المواضيعية، وكذلك البيانات التي تدلى بها الوفود ممارسة لحق الرد. ويُقترح، بالنسبة للمناقشات المواضيعية، أن تقتصر البيانات التي تُدلي بها الوفود بصفة وطنية على ثلاث دقائق، وأما البيانات التي تُدلي بها بالنيابة عن مجموعات الدول فتقتصر على خمس دقائق. كما نشجع الدول على قصر بياناتها في ممارسة حق الرد على خمس دقائق وثلاث دقائق، للمداخلة الأولى والثانية على التوالي. وتقدم تلك المقترحات مع مراعاة الوقت اللازم لاستنفاد قائمة المتكلمين، وتوقف الخدمات المقدمة إلى الاجتماعات بعد الساعة ١٨/٠٠، بسبب أزمة السيولة التي تواجهها الأمم المتحدة.

تبت اللجنة الآن في المقترحات، واحدا تلو الآخر.

أعطي الكلمة إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن طلب الكلمة، ولكن الموضوع يتعلق بوضع ترتيبات تخص اللجنة الأولى. ونحن نتفهم الحالة التي تمر بها اللجنة الأولى حاليا. ومع ذلك، فإن ما نقوم به الآن هو تغيير لطرائق عمل اللجنة الأولى، مما سيترك أثارا عليها في المستقبل. لقد كنا وسنظل من بين الدول التي تؤيد اعتماد حتى برنامج العمل المؤقت بتوافق الآراء.

ولكن الآن، وأسف لتناول الكلمة بهذا الشأن، تُفرض علينا حدود زمنية جديدة، حيث نرى أن الأمانة العامة توزع علينا ورقات تشير، على سبيل المثال، إلى أن الوقت المسموح به للإدلاء بالبيانات هو ثماني دقائق. ولا أعتقد أننا وافقنا في يوم من الأيام على أن يكون الحد الزمني للبيانات خمس أو ثماني دقائق، إنما ما كان ينبغي أن تتضمنه الورقات هو أن تُشجَّع الدول على إبقاء بياناتها على فترة خمس أو ثماني دقائق. وبعض الأوراق التي يجري تبادلها يُكتب عليها أن الوقت المحدد هو مثلا، ثماني دقائق. إذن إن ما نقوم به بالتدريج تحديد الشروط ومن ثم يقال لنا بأن هذا هو ترتيب مؤقت فقط لهذه الدورة أو لهذه الجلسة، ثم نلاحظ في الدورة التي تليها بأنه أصبح كما لو كان مقررا اتخذته اللجنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هذا المقترح لا يشكل سابقة. وإذا كانت هناك اعتراضات على هذه المقترحات، فلن نمضي قدما بها. ولكن من واجب المكتب أن يقترحها بسبب ضيق الوقت المتاح لدينا. وستنتهي جميع الخدمات في الساعة ١٨/٠٠. لقد فقدنا عدة فترات اجتماعات، وقد لا يتاح لنا الوقت الكافي كما هو مقرر. ولكن الأمر متروك للدول الأعضاء لكي تقرر قبول تلك المقترحات أم عدمه. سأتناولها واحداً تلو الآخر، وإذا كانت هناك اعتراضات، فلن نمضي قدما بها. أما إن وجد توافق في الآراء بشأن مقترح ما، فسنعتمده، كما قلت، دون أن نرسي سابقة وسيرتكز فقط على الحالة المحددة التي نتولها اليوم.

لذلك أطلب الآن من اللجنة أن تبت في المقترحات، واحدا تلو الآخر.

وكتدبير استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في قصر البيانات خلال المناقشات المواضيعية على ثلاث دقائق عند التكلم بصفة وطنية وخمس دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم مجموعة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كتدبير استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في أن تقتصر البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد على خمس دقائق وثلاث دقائق، على التوالي، بالنسبة للمداخلتين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع الوفود على حسن نيتها وتفهمها للسماح بتنفيذ تلك التدابير الاستثنائية لتمكين اللجنة من إنجاز عملها في حدود الوقت والموارد المخصصة لها.

تمشيا مع الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، تشرع اللجنة الآن في النظر في مجموعة ”الأسلحة النووية“.

وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.31.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية جراء استمرار وجود الأسلحة النووية، فضلا عن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقدم في إزالة أسلحتها النووية. وتشعر حركة عدم الانحياز بالقلق إزاء خطط الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحديث ترساناتها النووية، بما في ذلك تصنيع مركبات إيصال جديدة، على النحو المنصوص عليه في المذاهب العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك آخر استعراض للوضع النووي في الولايات المتحدة، والذي حدد الأسس النظرية لاستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويساورنا القلق لأن الحوار الاستراتيجي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يزال محدودا وإزاء عدم إجراء مفاوضات للقيام بمزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية بعد انتهاء معاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠٢١، وندعو إلى تجديد الالتزامات المتفق عليها في إطار المعاهدة. ويساورنا القلق أيضا إزاء إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والآثار الخطيرة لذلك على السلام والأمن الدوليين، وكذلك على الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.

وإذ تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي لا يزال يمثل الأولوية القصوى المتفق عليها في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، فإنها تهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها القانونية على سبيل الاستعجال والإزالة التامة لأسلحتها النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وينبغي أيضا أن توقف هذه الدول فورا أي تحديث أو توسيع لمرافقها ذات الصلة بالأسلحة النووية. وإلى أن تتحقق الإزالة التامة،

ينبغي أن يشكل إبرام صك عالمي غير مشروط وغير تمييزي وملزم قانونا يوفر فعلا ضمانات لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، أولوية قصوى. وينبغي عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، على النحو المقرر في قرارات الجمعية العامة. وتلاحظ حركة عدم الانحياز أيضا اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وتأمل أن تساعد المعاهدة، عند دخولها حيز النفاذ، في تعزيز الهدف العالمي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية يستمد شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. وكلاهما أمر ضروري ويعزز أحدهما الآخر. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن أفضل طريقة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار هي من خلال إبرام اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف. وتعرب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن أسفها لفشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود التي بذلتها وفود الحركة، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتمكين مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ من إصدار توصيات ملموسة بشأن تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

وإذ ترحب حركة عدم الانحياز بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الأردن، فإنها تدعو جميع دول المنطقة إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر والتفاوض بحسن نية وإبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء هذه المنطقة.

تكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن اعتقادها الراسخ بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تقوض الحق غير القابل للتصرف للدول في حيازة المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها للأغراض السلمية. وتؤكد الحركة من جديد الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية، دون تمييز. وتشمل الحقوق السيادية لكل دولة حقها في تحديد سياساتها الوطنية في مجال الطاقة. وينبغي اتخاذ أي قرار بشأن النهج المتعددة الأطراف إزاء دورات الوقود النووي بتوافق الآراء.

وتدرك حركة عدم الانحياز أن المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق فرادى الدول. وينبغي وضع أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف بشأن الأمن النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال حركة عدم الانحياز تلاحظ بقلق استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، ونؤكد أن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين يجب ألا تُستخدم كذريعة أو كوسيلة لانتهاك أو إنكار أو تقييد الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز.

تشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه، في جملة أمور، الإسهام في عملية نزع السلاح النووي. ويساورنا القلق إزاء قرار الولايات المتحدة عدم السعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو المعلن في استعراضها للوضع النووي لعام ٢٠١٨،

واضعين في اعتبارنا المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية عن تنفيذ المعاهدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هورن (أستراليا).

في الختام، تقدم حركة عدم الانحياز مشروع القرار A/C.1/74/L.31، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، لاستكمال إجراءات المتابعة وفقا لذلك الاجتماع، وسنقدر دعم جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وأخيرا، بينما تلاحظ حركة عدم الانحياز البيانات التي أدلت بها الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن اعتزامها اتخاذ إجراءات ترمي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها تؤكد من جديد مدى أهمية اتخاذها لإجراءات ملموسة في أقرب وقت ممكن لتحقيق ذلك الهدف، وفقا لالتزاماتها القانونية والتزاماتها ذات الصلة بنزع السلاح النووي. ولا تزال حركة عدم الانحياز ملتزمة بالتعاون من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أقدر أن الكثير من الوفود ستتكيف مع الإطار الزمني الذي تم تحديثه مؤخرا. وبالتالي، فإننا سنكون متساهلين مع الجميع قدر استطاعتنا. عليكم فحسب ألا تخبروا الرئيسَ.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.20.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد – أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، مصر.

كما ذُكر في المناقشة العامة، قدم ائتلاف البرنامج الجديد مرة أخرى مشروع قراره A/C.1/74/L.20، المعنون ”نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي“. وقد عُمم نص مشروع القرار على جميع الوفود، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتكلم بشأن عناصره الرئيسية.

إن مسألة نزع السلاح النووي في صدارة جدول الأعمال الدولي منذ أن اتخذت الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ أول قرار لها، وهو القرار ١ (د-١). ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد اعتقادا راسخا أن الضمان الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها تماما. ونحن ملتزمون بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ونسهم بنشاط في تحقيق ذلك الهدف. ولذلك، يتناول مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد عددا من مسائل نزع السلاح النووي التي لا بد من إحراز تقدم بشأنها إذا أردنا إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وفي سياق عرض مشروع القرار، أود أن أسلط الضوء على أن جزءا كبيرا من النص لم يتغير عن القرارات السابقة التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد بالنظر إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات والتعهدات الطويلة الأمد في مجال نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن الائتلاف يتطلع إلى أن يأتي وقت تتغير فيه هذه الحالة، فإننا مضطرون في الوقت الحاضر لمواصلة تركيزنا على الوفاء بالالتزامات القائمة. ويؤكد مشروع القرار مجددا أن كل مادة من مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملزمة للدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وأنه ينبغي مساءلة جميع الدول الأطراف مساءلة كاملة عن الامتثال تماما لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ويدعو المشروع الدول الأطراف كافة إلى الامتثال التام لجميع المقررات والقرارات والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقودة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ونواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، والتنفيذ الكامل لالتزاماتها، ولا سيما نزع السلاح النووي والالتزامات اللاحقة المتفق عليها

في مؤتمراتها استعراض المعاهدة، التي عقدت خلال أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ويعيد مشروع القرار تأكيد القلق البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، بما في ذلك أثرها المرتبط بنوع الجنس، ويدعو الدول الأعضاء إلى إيلاء الاهتمام الواجب للضرورات الإنسانية التي يقوم عليها نزع السلاح النووي وللطابع العاجل لتحقيق ذلك الهدف. ويوصي باتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة الوعي في صفوف المجتمع المدني بما ينطوي عليه أي تفجير نووي من مخاطر، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال نزع السلاح.

ويدعو مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بالوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التزامها ببذل المزيد من الجهود لخفض الأسلحة النووية بجميع أنواعها وإزالتها في نهاية المطاف. ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية كتدبير مؤقت، ويشجعها على أن تخفض بشكل ملموس دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية، إلى أن تتم إزالتها تماما.

كما يسلط مشروع القرار الضوء على الشواغل المتعلقة بتصاعد التوترات في العلاقات الدولية وزيادة الاهتمام الذي توليه بعض الدول للأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية، بما في ذلك من خلال برامج التحديث. وفي هذا الصدد، يشجع مشروع القرار أيضا جميع الدول المنضوية في تحالفات إقليمية تضم دولا حائزة لأسلحة نووية على تقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية الجماعية، ريثما يتم القضاء التام عليها. كما يشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ المزيد من الخطوات لكفالة إزالة جميع المواد الانشطارية التي تقرر كل دولة حائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية إزالة لا رجعة فيها، ويدعو جميع الدول إلى دعم تطوير قدرات التحقق المناسبة من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانونا في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يكفل بقاء هذه المواد خارج البرامج العسكرية بصورة دائمة بطريقة يمكن التحقق منها.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، يحث مشروع القرار مقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط على بذل كل جهد ممكن لكفالة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب وقت ممكن، على النحو المنصوص عليه في القرار، بما في ذلك من خلال عقد الأمين العام لمؤتمر في أقرب وقت ممكن لدول الشرق الأوسط لصياغة معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وفقا لذلك القرار. وينوه بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ الذي يكلف الأمين العام بعقد هذا المؤتمر.

تمشيا مع الإطار الزمني الجديد، سأتوقف عند هذا الحد. وسوف يجري تحميل النص الكامل لبياني على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيدة ميلز (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن البلدان الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية للإعراب عن وجهات نظرنا بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر. وسيكون بياننا الكامل متاحا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

تشعر الجماعة الكاريبية بالقلق إزاء استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية وانتشارها، كسمة من سمات المذاهب الأمنية والعسكرية. ويزيد الاتجاه الواضح للتخلي عن المبادئ القائمة منذ أمد طويل، والتي استرشد بها نهج المجتمع الدولي إزاء نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، من الطابع المقلق للحالة. وترى الجماعة الكاريبية أنه من الضروري أن يعجل المجتمع الدولي

بجهوده الرامية إلى الوفاء بالتزاماته بنزع السلاح النووي وأن يلتزم التزاما تاما بفتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت من جديد عدم مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها.

وقد دفع هذا القلق البالغ الجماعة الكاريبية إلى المشاركة النشطة في المفاوضات التي توجت بنجاح اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي شهر حزيران/يونيه، عُقد منتدى إقليمي كاريبي خاص بشأن المعاهدة في جورج تاون في غيانا، ضم ممثلين من جميع أنحاء المنطقة لمناقشة سبل تعزيز الدعم لها. وتوج باعتماد بيان جورج تاون وإعادة تأكيد التزام الجماعة الكاريبية بالمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نعلن أنه خلال الاحتفال بالمعاهدة الذي أقيم في الشهر الماضي هنا في الأمم المتحدة، وقعت دومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس على المعاهدة، فيما انضمت ترينيداد وتوباغو إلى المعاهدة عن طريق التصديق عليها. وبعد ذلك، أصبحت دومينيكا البلد الثالث والثلاثين الذي يصدق على المعاهدة، مما رفع العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي التي صدقت على المعاهدة إلى خمس دول.

سيكون عام ٢٠٢٠ سنة هامة جدا بالنسبة للمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، حيث سيشهد عقد المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ويجب أن نكفل النجاح الدائم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن نعمل بثبات من أجل إضفاء الطابع العالمي عليها.

إن أعمال مؤتمر نزع السلاح هي أحد المجالات الرئيسية التي تود الجماعة الكاريبية أن ترى تحقيق نتائج ملموسة فيها. ولا يزال من دواعي القلق البالغ أنه على الرغم من المناقشات الموضوعية التي جرت في دورة عام ٢٠١٩، لم يستأنف مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته. كما نشعر بالقلق لأن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتمكن من عقد دورة موضوعية في عام ٢٠١٩. ونأمل أن تعود الهيئة إلى شكلها العادي في عام ٢٠٢٠.

وتفخر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأن تكون أطرافا في معاهدة تلاتيلولكو، السارية بالنسبة لجميع الدول الـ ٣٣ ذات السيادة في المنطقة. ونحن فخورون للغاية بأن عام ٢٠١٩ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة وإنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونتطلع إلى العمل في المستقبل في هذا الصدد.

وبما أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لا تمتلك الأسلحة النووية ولا تؤيد استخدامها، نظرا لعواقبها الإنسانية الخطيرة، فإننا نريد أن نرى إحراز تقدم مطرد نحو إبرام ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونعتبر هذه الترتيبات حاسمة الأهمية، لا سيما في مواجهة التطورات التكنولوجية الجديدة ووسائل إيصالها والهياكل الأساسية ذات الصلة.

السيد دانغ دينه كوي (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي، فييت نام.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تأكيد التزامها بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقةً خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وفي ميثاق الرابطة. ونشدد على أهمية ضمان التنفيذ الكامل

والفعال للمعاهدة، بما في ذلك خطة عملها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ونكرر تأكيد التزامنا بمواصلة العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود التي تبذلها جميع الأطراف حاليا لحل جميع المسائل المعلقة ذات الصلة، وفقا لأهداف المعاهدة ومبادئها. وتدرك الرابطة أهمية المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، ولذلك ترحب بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في الشهر المقبل، وتؤيد عقده.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونحث جميع الدول الأطراف فيها على تجديد التزامها بتنفيذها بالكامل. وتثني رابطة أمم جنوب شرق آسيا على هولندا وبولندا وماليزيا لعملها في توجيه اللجان التحضيرية الثلاث للمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ونؤمن أيضا بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل لبنة هامة أخرى وأنها تشكل خطوة حيوية نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأنها تكمل الجهود الجارية المبذولة في إطار نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونحيط علما بالعدد المتزايد من الدول التي وقعت على المعاهدة أو صدقت عليها. وتشدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية تحقيق انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على المعاهدة، قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وندعو بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن حتى تدخل حيز النفاذ.

ويساور رابطة أمم جنوب شرق آسيا القلق إزاء إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في آب/أغسطس. ونحث البلدان المعنية على إيجاد سبل للتفاوض وتحديد التزاماتها في هذا المجال بهدف تحقيق عالم أفضل وأكثر سلما من خلال التفاهم والتعاون المتبادلين.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمؤتمرات القمة الثلاث بين الكوريتين ومؤتمري القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي استضافها عضوان من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، سنغافورة وفييت نام. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل معا على تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه جزيرة كوريا وإخلائها من الأسلحة النووية.

وقد استمر أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ الدورة السابقة للجنة، في إحراز التقدم في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ففي كانون الثاني/يناير، وقعت كمبوديا على معاهدة حظر الأسلحة النووية وصدقت عليها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الشهر الماضي. ووقعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاق الترتيبات العملية لديها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر واعتمدت خطة عمل مدتها خمس سنوات لشبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ في تايلند في تموز/يوليه.

وتعيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأكيد دعمها القوي لعدم الانتشار ونزع السلاح والإزالة الكاملة للأسلحة النووية على الصعيد العالمي. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدة للعمل مع الآخرين من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة وود (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي ببيان مختصر باسم الدول الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح – ألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي والفلبين وكندا والمكسيك ونيجيريا وهولندا واليابان وبلدي، أستراليا.

وإذ نقترب من موعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تلتزم المبادرة التزاما كاملا بتحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي من أجل الاحتفال بهذين المناسبتين الهامتين من خلال النهوض بالأهداف العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إننا نعيد التأكيد على الأهمية الحاسمة للحوار والعمل المتضافر في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون التزاما قويا بمهمتنا الأساسية المتمثلة في تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على أساس خطة العمل لعام ٢٠١٠. فالبيئة الأمنية الدولية الراهنة يشوبها عدم اليقين والتوتر وتجبرنا على اتخاذ خطوات جريئة وخلاقة لدعم معاهدة عدم الانتشار وتعزيز تنفيذ أحكامها. وتتجلى مشاركة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح في أن اثنين من أعضائها، وهما بولندا وهولندا، ترأسا اللجنتين التحضيريتين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وسيرأسان اللجنتين الرئيسيتين الثانية والثالثة، على الترتيب، في المؤتمر الاستعراضي. ونحث جميع الدول الأطراف على الامتثال التام لالتزاماتها وتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما التنفيذ الكامل والفوري لخطة العمل لعام ٢٠١٠. وستواصل المبادرة وضع أفكار ومبادرات جديدة للمساعدة على إيجاد أرضية مشتركة.

ولا بد من قيادة سياسية مستمرة ورفيعة المستوى وحوار دبلوماسي، فضلا عن التزام ثابت بمعاهدة عدم الانتشار، إذا أردنا إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق تخفيضات أكبر في الترسانات النووية في جميع أنحاء العالم، وفي نهاية المطاف القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تود مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أن تعيد التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة للمساهمة في تحسين البيئة الأمنية الدولية المتدهورة. وتتمثل إحدى تدابير بناء الثقة هذه، وهي مبادرة رائدة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، في التشجيع على تحسين الشفافية من خلال تقديم تقارير وطنية لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومناقشات تفاعلية بشأن تنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار. إننا نرحب بالتقارير الوطنية التي قدمتها مؤخرا الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية الصين والمملكة المتحدة. وتشجع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح جميع الدول الأطراف على تقديم تقاريرها الوطنية. كما نسلط الضوء على أهمية استخدام نموذج إبلاغ موحد، فضلا عن الاتفاق على فترة إبلاغ موحدة.

والمبادرة الرئيسية الأخرى لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح هي تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. فتحسين فعاليتها مسؤولية مستمرة ولا ينبغي اعتبارها مجرد مسألة إجرائية. ويجب أن نتساءل كيف يمكن تحديث وتحسين أساليب العمل والممارسات الطويلة الأمد للمعاهدة بغية تيسير إحراز المزيد من التقدم الموضوعي. وقد أدلت المبادرة ببيان مشترك باسم ٤٨ دولة في اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩، دعت فيه إلى مناقشة المسألة في المؤتمر الاستعراضي وستشارك في توسيع نطاق التوعية بشأن كيفية المضي قدما بالمناقشة.

وقدمت المبادرة ١٥ ورقة عمل خلال عملية الاستعراض الحالية. ولا نزال نسعى جاهدين إلى إدراج تدابير التحقق من نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار. ويتضح التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في توقيع جميع الدول الأعضاء في المبادرة على المعاهدة وتصديقها عليها وفي مشاركة ألمانيا في رئاسة المؤتمر الأخير المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونكرر النداء العاجل إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك من دون مزيد من

التأخير. كما تدعو المبادرة جميع الدول إلى إعادة تأكيد تأييدها للبدء الفوري في مفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بالاستفادة من الأعمال السابقة. وندعو اللجنة الأولى إلى النظر بصورة إيجابية في مشاريع القرارات السنوية بشأن تلك المسائل.

إن مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح تدعم على نحو ثابت التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسنظل متحدين ومركزين على أهداف معاهدة عدم الانتشار المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتعزيز هدف تحقيق نزع السلاح النووي. ونعيد تأكيد التزامنا بهدف المجتمع الدولي المتمثل في التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع برامج كوريا الشمالية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بجميع درجات مداها. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الاضطلاع بدور بناء واستباقي في إيجاد أرضية مشتركة.

السيد غابيليسي (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم بالنيابة عن إسبانيا وأستراليا وإستونيا وألمانيا وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وفنلندا وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا والنرويج وهنغاريا واليابان واليونان وبلدي، هولندا.

تشكل المناقشات المواضيعية النووية فرصة هامة لإجراء حوار بناء قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. غير أنه على الرغم من أن الحوار يمكن أن يساعدنا، فإنه لا يكفي. فعلينا أن نحدد مجالات التقارب. وسنعمل على المساعدة في تشكيل نتيجة ناجحة لعام ٢٠٢٠ وما بعده. فقد جعلت معاهدة عدم الانتشار، على مدى ٥٠ عاما من تاريخها، عالمنا أكثر أمنا ولا تزال تفعل ذلك. وما زالت تشكل إنجازا فريدا. وقد ظلت منذ عام ١٩٧٠ حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وهو عنصر أساسي من عناصر السلم والأمن الدوليين أفادنا جميعا. وينبغي ألا تعتبر تلك الإنجازات أمرا مسلما به، وينبغي لنا ألا نفترض أن المعاهدة ستحافظ على ذلك الدور من دون دعمنا النشط لتنفيذها وتعزيزها. وذلك ما يضفي أهمية على مؤتمراتها الاستعراضية.

وينبغي لنا أن نقر، في عام ٢٠٢٠، بإنجازات معاهدة عدم الانتشار وأن ننظر بأمانة إلى الوراء من أجل استعراض تنفيذها. والتقييم الصادق لحالة معاهدة عدم الانتشار يلفت انتباهنا كعنصر قيِّم بالنسبة لنتائج المؤتمر الاستعراضي. وينبغي لنا كذلك أن نتطلع إلى المستقبل للنظر في مصالحنا المشتركة في تعزيز المعاهدة والحفاظ على التزاماتنا وتضييق خلافاتنا وإيجاد مجال للتوصل إلى حل وسط من أجل النهوض بأهدافنا المشتركة. ويأخذ نهجنا في الاعتبار البيئة الأمنية الدولية، من دون إغفال الشواغل المتعلقة بالمخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. لقد كانت معاهدة عدم الانتشار دائما أداة لتحقيق أهداف طموحة مع مراعاة الحقائق الجغرافية – السياسية. فهدف النهوض بعالم خال من الأسلحة النووية وتحقيقه لم يتغير. ونحن نسعى، تحقيقا لتلك الغاية، إلى اتخاذ تدابير عملية شاملة، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعاون بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وإعادة تأكيد لضمانات الأمن السلبية القائمة أو تشديدها وزيادة

الشفافية بشأن الترسانات النووية وإجراء حوار بشأن المذاهب والتدابير النووية الرامية إلى الحد من المخاطر النووية.

وهدف العديد من مشاريع القرارات التي قُدمت هو تعزيز جدول الأعمال الملموس هذا، بما في ذلك مشاريع القرارات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتحقق، وإشراك الشباب، والعمل المشترك، والحوار في المستقبل. إن تقرير فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (انظر A/74/90) الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء يثبت أن الحوار ممكن. ونرحب بمواصلة العمل بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في إطار علمي وتقني. ونرحب بالمبادرات المفيدة التي تحفز النظر في كيفية النهوض بنزع السلاح النووي من الناحية العملية. ويمكن لمختلف مبادرات الحد من المخاطر أن تفضي إلى المشاركة الخلاقة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠ وبعده.

ولئن كنا ندرك البيئة الأمنية الدولية ونسلم بالقيود التي قد تفرضها، فإن التقاعس عن العمل ليس جوابا. ويجب أن نمضي قدما على نحو تعاوني بطرق تقلل من المخاطر وتبني الثقة وتعزز التحقق بغية توفير سبيل لإجراء مزيد من التخفيضات. وقد شجعنا اجتماع مجلس الأمن المكرس لهذا الموضوع في ٢ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8500) والبيان الصحفي المشترك (SC/13762) الذي أيده جميع أعضائه. ونعتبره أساسا سليما لمواصلة المناقشة واتخاذ الخطوات التحضيرية الملموسة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على العمل بجهد أكبر لتحقيق النتائج في عام ٢٠٢٠ بشأن عدد من مسارات العمل، بما في ذلك المذاهب النووية والحد من المخاطر ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والشفافية وبروتوكول معاهدة بانكوك والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمسرد النووي وبناء مسارات لإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية.

وقد التزمت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ببناء عالم خال من الأسلحة النووية، وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في هذا الصدد، على النحو المبين في المادة السادسة من المعاهدة. ويؤدي بناء الثقة دورا هاما في هذا الصدد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المشاركة البناءة والمستدامة لجميع أصحاب المصلحة في جميع المناطق. وتتيح لنا اللجنة الأولى فرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات والفرص المتاحة لإحراز التقدم وإجراء تقييم صريح لما يمكننا القيام به بصورة جماعية لدعم معايير معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها وتعزيزها، ووضع بعض الأسس البناءة قبل المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل.

السيد لواني (تونس): أود بداية أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ترحب المجموعة العربية مجددا بنجاح المفاوضات حوب أول معاهدة لحظر الأسلحة النووية وتعتزم مواصلة مساهمتها الإيجابية في جميع الجهود الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما تعرب المجموعة عن القلق نتيجة لاستمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي والفشل المتكرر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بموجب مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، حيث تتنصل الدول الحائزة للأسلحة النووية عن وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

كما تعرب المجموعة العربية عن رفضها استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في اعتماد مذاهب عسكرية تجيز استخدام الأسلحة النووية وتسمح باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على أن الإزالة الكاملة والنهائية للأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشكل خاضع للتحقق الدولي، هي الضمان الوحيد ضد استخدام تلك الأسلحة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي. كما ترفض المجموعة العربية استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في اعتماد مذاهب عسكرية تستند على مبدأ الردع النووي الذي ينطوي على السماح باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة على أن الإزالة التامة والنهائية للأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، هي الضمان الوحيد ضد انتشارها واستخدامها أو التهديد باستخدامها سواء من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول.

وترحب المجموعة العربية مجددا بالتطور التاريخي الهام المتمثل في التوصل في عام ٢٠١٧ إلى اعتماد معاهدة ملزمة ترسي قاعدة دولية لحظر الأسلحة النووية، وهو أمر من شأنه أن يسد فجوة كبيرة تتعلق بمساواة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تم التوصل بشأنها إلى اتفاقيات ملزمة تحظرها بما يتفق مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. وتؤكد المجموعة العربية على أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم الانتشار وإنما تكملها وتدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة لتسريع الخطوات نحو الحفاظ على مصداقية واستمرارية النظام المنشأ بموجب المعاهدة والعمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ من خلال التوصل إلى نتائج واضحة بشأن تنفيذ جميع الالتزامات السابقة وتعزيز فعالية المعاهدة.

ونود أن نؤكد أن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسؤولية دولية جماعية التزمت المجموعة العربية بنصيبها فيها التزامها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلكن وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار على المحك، مما يهدد استقرار نظام عدم الانتشار عموما. وتشدد مجموعة الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي السنوي المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ (A/C.1/74/L.2). وفي هذا السياق، تقدر المجموعة العربية الجهود البارزة التي قامت بها المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيسة الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي ستعقده الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر تمشيا مع مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وتحث المجموعة جميع الأطراف المدعوة إلى هذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية، بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. سأتوقف هنا، سيدي الرئيس، وسيتم نشر البيان الكامل على موقع PaperSmart.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كيمبينين (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وشمال مقدونيا والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

يؤمن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إيمانا راسخا بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، هو أفضل طريقة لصون السلم والأمن الدوليين. وإذ نقترب من موعد عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، فإننا نتوقع من جميع الدول أن تؤكد من جديد تأييدها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الرئيسي للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة منها، وعنصرا هاما في زيادة تطوير

تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، ونحث جميع الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة، على النحو المتفق عليه خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

وتظل معاهدة عدم الانتشار أداة رئيسية متعددة الأطراف تعزز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وهي نجاح تاريخي، وينبغي تنفيذها بالكامل الآن أكثر من أي وقت مضى. ونود أن نذكر اللجنة الأولى بأن جميع الدول الأطراف قد التزمت باتباع سياسات تتفق تماما مع المعاهدة وبهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما التزمت جميع الدول الأطراف بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وسيواصل تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن والكامل لخطة عملها لعام ٢٠١٠. ولا تزال خطواتها الملموسة التي لا تقل أهمية وتعاضدا من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية صالحة وتوفر أساسا مقبولا للطرفين يمكن على أساسه المضي قدما نحو الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم بدون أسلحة نووية. وما زلنا مصممون على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع، وفقا لأهداف المعاهدة، بطريقة تعزز الاستقرار الدولي على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ويسهم الاتحاد الأوروبي بطريقة ملموسة في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بتمويل سلسلة من الحلقات الدراسية المواضيعية والإقليمية. ونشجع على زيادة مشاركة الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ونشدد على الشراكة النشطة والمتساوية للمرأة وقيادتها.

وتظل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، أسهمت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى إسهاما كبيرا في الأمن الأوروبي والأمن والاستقرار الدوليين الأوسع نطاقا، ونشعر بقلق عميق إزاء عدم إمكانية الحفاظ عليها. وبفضل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، تم إزالة من الأراضي الأوروبية حوالي ٣ ٠٠٠ قذيفة تحمل رؤوسا حربية نووية وتقليدية وتم تدميرها بصورة يمكن التحقق منها. ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن الاتحاد الروسي لم يعالج الشواغل الخطيرة التي أُعرب عنها مراراً وتكراراً بشأن منظومة القذائف 9M729 والشواغل الأخرى التي أثارتها المنظومة بشأن عدم الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه الطويل الأمد بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بصورة فعالة ويمكن التحقق منها بموجب المعاهدة. ويجب أن نحرص على ألا نسلك طريق سباق تسلح جديد من شأنه أن يبطل التخفيضات الكبيرة التي تحققت بعد نهاية الحرب الباردة. وعلى الرغم من تدهور البيئة الأمنية، يجب مواصلة الجهود في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ونرى أن إحراز التقدم ممكنٌ. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية المنشورة منها وغير المنشورة. ونرى أن معاهدة ستارت الجديدة بالغة الأهمية، ونرحب بإجراء حوار مبكر ونشط بشأن مستقبلها بعد عام ٢٠٢١ وبشأن ترتيبات تحديد الأسلحة الأخرى. ويشجع الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ

وتخفيض الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية لديهما إلى أدنى مستوى لازم.

ونرحب بالزخم الحالي بشأن الحد من المخاطر، بما في ذلك التدابير الاستراتيجية للحد من المخاطر. وينبغي لجميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى التي تملك الأسلحة النووية، أن تشارك في هذه الجهود. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي العواقب الوخيمة المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية، ويشدد على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية منع حدوث هذه الأمور.

وسيكون البيان الكامل للاتحاد الأوروبي متاحا على بوابة PaperSmart.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في عام ٢٠٢٠ سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. كما سيصادف أيضا مرور ٧٥ عاما على بداية العصر الذري والهجمتين النوويتين على هيروشيما وناغازاكي، و ٥٠ عاما من اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح. وبعد مرور ٢٥ عاما على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، و ٢٠ عاما على اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لخطواته الـ ١٣، و ١٠ سنوات على اعتماد خطة العمل الحالية لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتوفر جميع هذه المعالم سياقا مثاليا للتفكير في كون أننا نواجه حالة متناقضة ومختلفة اختلافا جوهريا عن الحالة التي سادت لعقود. وفي هذا الإطار، أعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها ستزيد ترساناتها، وأنها تطور هذه الأنواع من الأسلحة، وقبل كل شيء، أنها على استعداد لاستخدامها. والبلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية تتكلم أيضا عن حماية تلك الأسلحة، ويدعو بعضها إلى استحداث أسلحة جديدة ومنظومات إيصال جديدة.

والضمان الوحيد ضد الضرر الذي تسببه الأسلحة النووية هو إزالتها. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققها المجتمع الدولي مؤخرا تنشيطُ المناقشة بشأن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وفهم المخاطر والأخطار التي قد تشكلها تلك الأسلحة إذا استخدمت. إن ما يسمى بمبدأ الردع النووي، أو الادعاء بأن الأسلحة النووية تدعم الأمن، لا معنى له عندما يمكن أن يسبب التفجير المتعمد أو العرضي كارثةً لا يمكننا تصورها. ويجب أن نواصل مناقشة العواقب الوخيمة للأسلحة النووية، لأن الترسانات القائمة، مهما كانت صغيرة، لا تزال تشكل خطرا. وهذا هو السبب في أننا سنواصل الترويج لمعاهدة حظر الأسلحة النووية باعتزاز. وترحب المكسيك بالتصديقات الـ ٣٣ على المعاهدة، وبعضها حديث جدا، مثل تصديق دومينيكا. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى المعاهدة دون إبطاء.

ويأمل المجتمع الدولي أن يظهر المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده في العام المقبل، التزامنا بالوفاء باتفاقاتنا السابقة واتخاذ تدابير ملموسة لضمان الامتثال الصارم لمعاهدة عدم الانتشار، التي لا يمكن أن تخضع لأي شروط أو ترتيبات لا تناسب إلا رغبات عدد قليل. ويجب أن نحدد الخطوات والأدوات التي تكمل أو تعزز هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونكرر الدعوة إلى الدول الثماني التي يلزم توقيعها أو تصديقها لكي تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ للانضمام إلى المعاهدة دون قيد أو شرط. وأي تدابير أخرى متعددة الأطراف لتعزيز الوقف الاختياري للتجارب النووية ستكون موضعَ ترحيب، ولكنها لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن المعاهدة المتعددة الأطراف التي وضعت لحظر التجارب.

وسيكون بياني بأكمله متاحا على بوابة PaperSmart.

السيد بومان (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نظرا للعواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لأي استخدام للأسلحة النووية، تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء التحديات الراهنة التي تواجه عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة النووية وبنية نزع السلاح. ومن واجبنا الحفاظ على النظام النووي القائم على القواعد، والتمسك بالقواعد والالتزامات القائمة وتنفيذها.

إن إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧ يشكل شاغلا رئيسيا. وبعد عدة سنوات من الإعراب عن الشواغل المتعلقة بتطوير قذائف انسيابية جديدة ومسألة توافقها مع المعاهدة، فقدنا أداة لتحديد الأسلحة ذات أهمية حاسمة للأمن الأوروبي والعالمي. ونناشد روسيا والولايات المتحدة الامتناع عن تطوير ونشر أي نظم محظورة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب أي أعمال أخرى تضر بالأمن الأوروبي. وبالمثل، ندعو تلك البلدان إلى تمديد آخر معاهدة ثنائية متبقية لتحديد الأسلحة النووية، أي معاهدة ستارت الجديدة، على سبيل الأولوية.

وبالإضافة إلى ذلك، نعبر مرة أخرى عن تأييدنا القوي لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونعتبرها عنصرا هاما في النظام الدولي لعدم الانتشار يجب الحفاظ عليه. وينبغي أن نشير إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة تضع أكثر نظم التحقق صرامةً التي طبقت مطلقا على برنامج نووي مدني. وتأسف سويسرا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض الجزاءات. ويساورنا القلق إزاء الخطوات التي اتخذتها إيران مؤخرا للنهوض بقدراتها النووية المدنية، على نحو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونشدد على أهمية التعاون الكامل مع الوكالة. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع أهداف خطة العمل الشاملة المشتركة. وترحب سويسرا بالحوار والمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على ذلك الصك المهم.

وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى دعم ذلك الصك التاريخي، الذي كان أساسيا لمنع الانتشار النووي على مدى نصف قرن. وعلى مر السنين، تعهدت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزامات مهمة يجب أن تتحوّل إلى تدابير عملية تدريجية. وستعارض سويسرا أي محاولة لتقويض التزاماتنا المشتركة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

والحد من المخاطر النووية هو أحد المجالات التي يلزم فيها إحراز تقدم وينبغي أن يكون ذلك ممكنا. وقد تم تحديد عدد من المخاطر، القديم منها والجديد، وينبغي معالجتها. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة وتعميق مناقشاتها بشأن الاستقرار الاستراتيجي وتحديد التدابير التي يمكن أن تقلل من التوترات والمخاطر. ويمثل المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة لتحديد برنامج عمل أو مجموعة من التدابير للحد من المخاطر استنادا إلى الإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، التي التزمت بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالفعل بالمشاركة على وجه السرعة فيما يتعلق بهذه المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام القوي بتعزيز تحريم الأسلحة النووية من شأنه أن يبعث برسالة قوية ويمكن أن يساعد على الحد من المخاطر.

وفيما يتعلق بحالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نأمل أن يمكن ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن إلى تقدم ملموس نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونحن على استعداد للإسهام في تحقيق ذلك التقدم.

إن الحاجة إلى تحديد الأسلحة النووية تبلغ أعلى مستوياتها تحديدا في أصعب الأوقات، ومن واجبنا أن نقف معا ضد حدوث سباق تسلح جديد وخطير.

وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج ليعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.26.

السيد أوزموندسن (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد خدمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأمن العالمي بشكل جيد طوال ٥٠ عاما. ويجب أن نتأكد من أنها ستواصل القيام بذلك. ولا تزال الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي المؤتمرات الاستعراضية السابقة للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صالحة كما كانت دائما. وحتى في الأوقات الصعبة، يمكن إحراز تقدم، ويمكن أن يتحقق إذا ركزنا على لبنات البناء التي يعزز بعضها بعضا. إن التحقق من نزع السلاح النووي أحد اللبنات الأساسية التي نملكها لإحراز تقدم بشأن ركيزة نزع السلاح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد اعتمد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (انظر A/74/90) بتوافق الآراء في نيسان/أبريل. ومن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير أن التحقق ضروري لعملية نزع السلاح النووي وأساسي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وحقيقة أن الفريق توصل إلى توافق في الآراء تبين أنه من الممكن إيجاد أرضية مشتركة بشأن ركيزة نزع السلاح. وانطلاقا من ذلك التقرير كأساس، انضمت إلينا البرازيل وجنوب أفريقيا وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا في تقديم مشروع قرار جديد A/C.1/74/L.26 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام لدعمه والمشاركة في تقديمه.

ومن المهم المضي قدما بالعمل المتعدد الأطراف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وتعمل النرويج على التحقق من نزع السلاح النووي منذ عام ٢٠٠٧. وتبين مبادرة المملكة المتحدة والنرويج أن التعاون بشأن التحقق من نزع السلاح النووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أمر ممكن دون أن ينتهك أي من الشريكين التزاماته بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا النوع من العمل الفني مستمر في إطار كل من الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق من نزع السلاح النووي. ونرى أن من الأهمية بمكان إدماج منظورات السياسة العامة مع الخبرات الفنية من أجل دفع عجلة التقدم. وتعمل النرويج أيضا على إنشاء آلية تمويل من شأنها أن تمكن البلدان النامية من المشاركة في أنشطة التحقق من نزع السلاح النووي.

ونرى أن العمل المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي مجال يمكن فيه إحراز تقدم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل وما بعده، وفقا للخطوة ١٣ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ والإجراء ٢ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وسوف تكون النسخة الكاملة لهذا البيان متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيدة غوه (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى وبقية أعضاء مكتبها في هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن المكاسب التاريخية التي حققناها في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين على الصعيد العالمي معرضة لخطر الانهيار. إن مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة محفوف بالمخاطر، بعد انسحاب الولايات المتحدة وقرار إيران تقليص التزاماتها. وندعو

إيران إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يثير القلق إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وعدم اليقين المحيط بتمديد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) الجديدة. وتحث سنغافورة جميع الأطراف على مواصلة الحوار الهادف، والتلاقي بشأن الحلول العملية والوفاء بالتزاماتها الدولية.

وفي شبه الجزيرة الكورية، ترحب سنغافورة بالاجتماعات الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومؤتمرات القمة بين الكوريتين. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تجنب الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات والتقيد بالتزاماتها المفروضة من جانب مجلس الأمن.

وتؤكد سنغافورة مجددا التزامها تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونأسف لأن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لم تتمكن من اعتماد مجموعة توصيات لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠. ونأمل أن تدخل جميع الدول الأطراف في حوار بناء من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة زمنيا ويمكن التحقق منها لضمان أن تظل معاهدة عدم الانتشار ذات صلة. ونحن ملتزمون بإنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

ومما يثير القلق استمرار التحسينات النوعية التي تجريها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال الأسلحة النووية وتجاربها. وتكرر سنغافورة الإعراب عن دعمها القوي لكفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

وتعتقد سنغافورة أن النهج الإقليمية تشكل خطوة عملية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تشمل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عملا بالمادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. ونتطلع إلى رؤية الدول الحائزة للأسلحة النووية توقع وتصدق على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دون تحفظات.

ولا يزال انتشار المواد والتكنولوجيا المستخدمة في مجال أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الاستخدام المزدوج لأغراض غير مشروعة يشكل تهديدا خطيرا. وتقوم سنغافورة بانتظام بتحديث نظامها لضمان مواءمته مع النظم الرئيسية الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. كما أننا نشطون في مبادرات أخرى متعددة الأطراف، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والاجتماعات التي يعقدها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي ظل المناخ الجغرافي السياسي السائد اليوم، لن يكون تحقيق إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي ممكنا إلا إذا منحت الدول الأولوية لإعادة بناء الثقة المتبادلة وإبداء الإرادة السياسية الجماعية. دعونا جميعا نجدد التزامنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وسوف تكون النسخة الكاملة لبياني متاحة على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف البيان الوطني المختصر التالي، الذي ستُنشر نسخته الكاملة على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية مع أمن غير منقوص للجميع، وملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، المقرر عقده بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، يتيح فرصة للاحتفال بنجاحاتها وللتكاتف لتعزيز

مستقبلها. إن التزامنا بالنهج التدريجي لنزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار ليس مجرد خطاب. وقد أثبتنا ذلك من خلال أعمالنا على مر السنين. وفي حين أن الردع النووي المستقل للمملكة المتحدة لا يزال ضروريا لأمننا اليوم وسيظل ما دامت الحالة الأمنية العالمية تتطلب ذلك، فإنه عند أدنى مستوى موثوق به.

وتواصل المملكة المتحدة دعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح واختتامها على وجه السرعة. ونحافظ على وقفنا الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية للاستخدام في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، منذ عام ١٩٩٥. وتساهم المملكة المتحدة بنشاط في العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال مبادرات دولية مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق من نزع السلاح النووي مع السويد والنرويج والولايات المتحدة، ونشيد بمشروع القرار A/C.1/74/L.26 المعروض على اللجنة. وترحب المملكة المتحدة أيضا بالجهود الأخرى الرامية إلى استكشاف سبل واقعية لنزع السلاح النووي، بما في ذلك مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي التي اتخذتها الولايات المتحدة ومبادرة نقاط الانطلاق التي اتخذتها السويد. ونحن ملتزمون بزيادة الشفافية إلى أقصى حد ممكن، وبتحسين تقاريرنا عن التزاماتنا وتعهداتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. بيد أن المملكة المتحدة لا تعتزم دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية أو التوقيع عليها أو التصديق عليها، لأنها تهدد بتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتتجاهل البيئة الأمنية ولا تعالج التحديات التقنية والإجرائية التي يجب التغلب عليها لتحقيق نزع السلاح النووي بطريقة آمنة ومسؤولة.

ويجب أن نعترف بالتحديات الخطيرة القائمة في البيئة الأمنية، التي أشرنا إلى بعضها في مساهمتنا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.5). وفي ظل هذه الخلفية تظل معاهدة عدم الانتشار بالغة الأهمية. وهي دعامة أساسية للأمن الدولي والإطار الوحيد لدينا للحد من الانتشار النووي وتمهيد الطريق لعالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب تواصل المملكة المتحدة حملتها من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. ومع اقتراب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، لا نزال مصممين على العمل مع الشركاء على نطاق المجتمع الدولي لتعزيز معاهدة عدم الانتشار، التي تعود بالفائدة علينا جميعا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/C.1/74/L.1 و A/C.1/74/L.2.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر تأييدا تاما البيانات التي أدلى بهما ممثلو كل من: إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتونس باسم مجموعة الدول العربية، وبلدي مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد. ونود أن نضيف الملاحظات التالية:

تكرر مصر الإعراب عن قلقها إزاء التهديد الخطير للبشرية والأمن الدولي الذي يشكله استمرار حيازة عدد قليل من الدول للأسلحة النووية، وتؤكد من جديد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها هي الضمانة الوحيدة لعدم انتشارها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها. ولن تؤدي الحجج التي تضع شروطا مسبقة لتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي أو تخلق عوائق مصطنعة أمامه إلا إلى الزوال التدريجي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن التوترات المتزايدة على الصعيد العالمي، مقترنة بالتطورات التكنولوجية السريعة، ترفع من خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية إلى أحد أعلى المستويات التي شهدناها منذ حقبة الحرب الباردة.

إن الجمود القائم منذ عقود في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وكذلك عدد لا يحصى من القرارات المماثلة، يقوض مصداقية واستدامة نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والقواعد المتعددة الأطراف، فضلا عن سيادة القانون على الصعيد الدولي. هذا الجمود هو أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة التي تعاني بالفعل من نزاعات عسكرية مزمنة وسباقات تسلّح، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار الانتشار غير المسبوق للنزاعات المسلحة والإرهاب. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر، يمثل فرصة هامة للأمم المتحدة من أجل اتخاذ خطوات عملية مجدية في هذا الاتجاه من خلال عملية مؤسسية وجامعة. ويهدف المؤتمر إلى التوصل إلى ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية على أساس توافق الآراء. إنها محاولة حقيقية لتحقيق التزام دولي متفق عليه منذ أمد طويل بطريقة غير تمييزية لا تهدف إلى إفراد أي دولة في المنطقة.

وعلى المستوى الكلي، يمكن لتلك العلمية أن تكون بمثابة منبر لمعالجة جميع التحديات الإقليمية لنزع السلاح وعدم الانتشار بغية إنشاء هيكل أمن إقليمي متين يُفضي إلى السلام المستدام والأمن الجماعي من خلال الحوار والدبلوماسية. ويحدونا أمل صادق في أن تشارك جميع الدول المدعوة في المؤتمر، الذي يمكن أن يؤدي إلى مساهمة كبيرة في تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإلى تحقيق تقدم كبير في معالجة تدهور الظروف الأمنية في المنطقة، ناهيكم عن أثره الإيجابي المحتمل على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، والذي نأمل جميعا أن يكون ناجحا.

ونعتمد أيضا على الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء لهذه المبادرة، وكذلك لمشروع القرار (A/C.1/74/L.1) الذي تقدمه مصر سنويا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي اعتُمد حتى عام ٢٠١٧ بتوافق الآراء، ومشروع القرار A/C.1/74/L.2، الذي نعرضه باسم جامعة الدول العربية، والمعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ونرى أن دعم الدول الأعضاء دليل على التزامها بنزع السلاح النووي وتحقيق الأمن الجماعي والسلام المستدام في الشرق الأوسط وتحقيق الالتزامات المتفق عليها في هذا الصدد.

السيدة نادو (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا في حاجة إلى أن نتكاتف لتعزيز الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي الذي ما انفك حاسم الأهمية لسلامتنا وأمننا على مدى عقود. ويتبادر إلى أذهان العديد من الوفود أن عام ٢٠٢٠ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتزامن مع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وستعمل كندا مع جميع الدول الأطراف من أجل التوصل إلى نتائج عملية ومتوازنة للمؤتمر الاستعراضي لتقريبنا من الوفاء بوعد معاهدة عدم الانتشار. ويسر كندا أن تكون من بين ١٦ دولة غير حائزة للأسلحة النووية أعلن وزراؤها في حزيران/يونيه ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للتحقيق نحو نزع السلاح النووي. وتثني كندا على السويد وألمانيا لإنشاء منتدى سياسي لتنشيط جهود نزع السلاح في الفترة السابقة للمؤتمر الاستعراضي. ونناشد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أن يصدروا إعلانات سياسية لا لبس فيها قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي يقرون فيها بأخطار الحرب النووية ويعززون التزامهم بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

(تكلمت بالفرنسية)

وبالنظر إلى التوترات العالمية المتزايدة والتهديدات المتنامية للسلم والأمن الدوليين، يجب علينا أن نظهر قيادة جريئة بشأن نزع السلاح النووي. فثمة حاجة إلى إرادة سياسية لوضع كوريا الشمالية بثبات على طريق نزع السلاح النووي الكامل الذي

يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ويجب علينا أيضا أن نعبئ الإرادة السياسية اللازمة لتمديد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) الجديدة، في حين ستوفر الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية الدفعة اللازمة لمؤتمر نزع السلاح من أجل النهوض بالمبادرات الهامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في إطار ولايته، بما في ذلك التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبينما نحاول التغلب على الجمود السياسي الذي يعوق تقدمنا في مجال نزع السلاح، يظل عمل الخبراء العلميين والتقنيين بشأن التحقق من نزع السلاح النووي من التدابير الرئيسية لبناء الثقة. وتشيد كندا بالعمل القائم على توافق الآراء الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ونؤيد تأييدا صادقا الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ويسرنا عظيم السرور أننا سنرحب بالجلسة العامة للشراكة في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن الحوار والتعاون المستمرين ذوا قيمة هائلة في النهوض بنزع السلاح النووي. وتشارك كندا بنشاط في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح الشاملة لعدة أقاليم. ونحن فخورون بعمل المبادرة بوصفها أداة لبناء الجسور، ونجتمع بانتظام مع مسؤولين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية للدعوة إلى مزيد من الشفافية وتحسين عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وغيرها من التدابير العملية لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتثني كندا على الولايات المتحدة لعقدها الجلسة العامة لمبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، التي جمعت كبار المسؤولين من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقريبا ومن أكثر من ٣٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بما فيها كندا. ونعتقد أن المبادرة توفر وسيلة للدخول في حوار هادف من أجل تحديد العقبات السياسية والأمنية التي تحول دون إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي والتغلب عليها.

إن العالم يعول علينا جميعا لكي نتجاوز تبادل الاتهامات والتحريض على عدم الثقة، وأن تدفعنا بدلا من ذلك الحاجة إلى بناء السلم والأمن وصونهما سوية.

وسيتم نشر نسخة كاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمن طلبوا حق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بخمس دقائق والمداخلة الثانية بثلاث دقائق، بما يتماشى مع الإجراء الذي اتخذناه هذا الصباح.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا، الذي تكلم باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك على بياني ممثلي سويسرا وكندا. أود أن أنصح تلك البلدان بأن تدرس أولا جوهر المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لا أن تتبع حلفاءها بصورة عمياء. لقد كان امتلاكنا للأسلحة النووية خيارا لا مفر منه للدفاع عن أنفسنا. وإذا تم القضاء على الردع النووي، وهو السبب الرئيسي لوجود قنابلنا النووية، فلن نحتاج إلى أي أسلحة نووية. ومع ذلك، أود أن أكرر أن النداء من أجل تنفيذ جزاءات مجلس الأمن لن يساعد على حل المشكلة، بل سيؤدي إلى تفاقم الحالة. وسنُبْقي على رباطة جأشنا، وسنظل مخلصين في وحدتنا وعلى قلب رجل واحد، صامدين أمام جميع التحديات التي تسببت بها الجزاءات الوحشية واللاإنسانية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.